إدارة
التواصل

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 501/13
للنشر الفوري
١٢ ديسمبر ٢٠١٣

الصندوق يركز على مساعدة البلدان في تحقيق نمو قوي وشامل

سيركز صندوق النقد الدولي في الشهور القادمة على مساعدة البلدان الأعضاء في الانتقال من تحقيق الاستقرار إلى تحقيق النمو، حسبما أشارت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، في برنامج عمل الصندوق نصف السنوي. وقد نظر المجلس التنفيذي في البرنامج في ٢٥ نوفمبر ٢٠١٣، وهو يرتكز على بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية وجدول أعمال السياسات العالمية الصادرين في أكتوبر ٢٠١٣ واللذين حددا مجموعة من الإجراءات اللازمة لكسر حلقة النمو المنخفض ونوبات الذعر المتكررة في الأسواق والتي تميزت بها فترة التعافي العالمي حتى الآن.

وفي هذا السياق، قالت السيدة لاغارد في اجتماع المجلس التنفيذي عند تقديم برنامج العمل إن "التعافي العالمي لا يزال غير متوازن وأكثر انخفاضا من المأمول. ولا يزال العمل جاريا للانتقال من تحقيق الاستقرار إلى تحقيق نمو قوي ومتوازن وشامل وقابل للاستمرار، وهو يتطلب مزيدا من الطموح في تنفيذ السياسات. وسوف يساعد الصندوق بلدان الأعضاء على إنجاز هذه المهمة بنجاح، وذلك بسبل مثل عمليات التقييم والمشورة بشأن السياسات في سياق أعمال الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف، وكذلك بناء القدرات والدعم المالي."

ولتحقيق هذا الهدف، سيركز الصندوق على تحليله **للاقتصادات المتقدمة** على مزيج السياسات الاقتصادية الكلية الملائم لدعم التعافي، بما في ذلك ضبط أوضاع المالية العامة على نحو موات للنمو وتسلسل عملية الخروج من السياسة النقدية غير التقليدية والتأثير الذي يترتب على ذلك. وسيواصل الصندوق مساعدة البلدان أيضا على معالجة القضايا التي خلفتها الأزمة العالمية ومناقشة الإصلاحات الرامية إلى تشجيع خلق فرص العمل. ومن ناحية أخرى، سيساعد الصندوق **اقتصادات الأسواق الصاعدة** على تعزيز صلابتها في مواجهة تداعيات التحول العالمي إلى أوضاع مالية أكثر طبيعية، كما سيقوم بدراسة مسار النمو المحتمل في هذه الاقتصادات لمواصلة تحديد الإصلاحات التي يمكن أن تدعم تحقيق نمو قوي في المستقبل.

وفي **البلدان منخفضة الدخل**، سيساعد الصندوق على تقوية الهوامش الوقائية التي توفرها السياسات لمواجهة الصندمات ودعم السياسات التي تساهم في تحقيق نمو أكثر شمولا في الفترة المقبلة، مع التركيز بشكل خاص على بناء القدرات. وسيواصل الصندوق تنفيذ جداول أعمال مخصصة لدعم **البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية**، وكذلك **الدول الهشة والصغيرة**.

وبالإضافة إلى مساعدة البلدان على تعزيز النمو، يحدد برنامج العمل أولويات الجهود المطلوبة في مجالات أخرى مثل:

- تعزيز أطر سياسات المالية العامة للحد من مواطن الضعف ومعالجة المخاطر التي تهدد استمرارية القدرة على تحمل الديون.
- بحث كيفية مساهمة الإصلاحات الهيكلية في دعم النمو وتوفير فرص العمل.
- تيسير تنسيق الإجراءات والتعاون الدولي في أمور مثل تداعيات السياسة والاختلالات العالمية، وهو ما يتضمن تحسين دمج أنواع العمل الرقابي المختلفة ضمن تحليل اتساق السياسات على أساس متعدد الأطراف والتداعيات العابرة للحدود.
- دعم التنفيذ الفعال لجدول أعمال الإصلاحات المالية العالمية، ومراقبة وتحديد المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي، ودعم الجهود الرامية إلى تعميق القطاعات المالية في الاقتصادات الصاعدة والنامية.
- تعزيز إطار الإقراض المعتمد لدى الصندوق، وهو ما يشمل العمل على تخفيف الوصمة التي تصاحب الإقراض والتعامل مع التقلبات الكبيرة في التدفقات الرأسمالية والأزمات المحتملة.